

الملخص:

من خلال هذه الورقة البحثية حاولنا الإجابة على إشكالية صياغتها كما يلي: ماذا يقصد بالصناعات التقليدية غير الرسمية؟ وما دورها في تفعيل النشاط الاقتصادي المحلي؟

حتى نستطيع الإلمام بموضوعنا المتعلق بالصناعات التقليدية والحرفية وعلاقتها بالاقتصاد غير الرسمي سنعرض من خلال هذه الورقة البحثية ثلاث عناصر جوهرية:

- تحديد مفهوم الصناعات التقليدية والحرفية في الاقتصاد غير الرسمي.
- ظهور وتحويل أنشطة الصناعات التقليدية والحرفية من الممارسة الرسمية إلى الممارسة غير الرسمية.
- الصناعات التقليدية والحرفية، ودورها في التنمية.

الكلمات الدالة: الصناعات التقليدية والحرفية، المؤسسة المصغرة، الاقتصاد غير الرسمي.

المقدمة:

بعد أن تمت غولمة الاقتصاد وقيادته وتسييره وفق أنظمة وأسس تتحكم فيها مؤسسات دولية أصبح لزاما على كل الدول ومن بينها الجزائر التي أجبرت على التأقلم مع نظام اقتصاد السوق، من خلال التركيز على قطاعات تمتلك فيها مزايا تنافسية وتمكنها من التكيف في بيئة تنافسية عملتها الوحيدة المنافسة واكتساب أسواق دولية.

ومن بين الأنشطة الجوهرية السائدة في الاقتصاد غير الرسمي، نذكر الصناعات التقليدية والحرفية. فنظرا للمكانة التي تربع عليها في اقتصاديات عديد الدول العربية والإسلامية، فقد أصبح لها مكانة مرموقة في اقتصاد كل من المغرب وتونس وماليزيا ومصر التي سخرت لها معاهد ومدارس وبحوث أكاديمية هدفها تنمية قطاع الصناعات التقليدية والحرفية.

ولعل هذا القطاع بمؤسساته الصغيرة والمتوسطة من جهة وقطاع السياحة من جهة أخرى إحدى أهم القطاعات التي تراهن عليها الجزائر بهدف بناء اقتصاد تنافسي بشكل يساهم مباشرة في تنمية صادراتها خارج قطاع المحروقات، وهذا ما يمثل خطوة إستراتيجية يستلزم من الجزائر الوقوف على واقع قطاع الصناعات التقليدية والحرفية ورسم آفاقها المستقبلية، وهي المسألة التي سنتطرق إليها بالتحليل من خلال ورقتنا بغية التعريف أكثر فأكثر بالصناعات التقليدية والحرفية ومن ثم علاقتها بالاقتصاد غير الرسمي ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي المحلي والتنمية ككل.

I- الصناعات التقليدية والحرفية في الاقتصاد غير الرسمي.

ما هو متعارف عليه عند ذوي الاختصاص فإن المفهوم الدقيق للاقتصاد غير الرسمي يبقى صعب التحكم والضبط بشكل دقيق ومستمر، أو حتى بشكل مطلق فهو مفهوم يبقى متوقف على طبيعة الفرضية

المنتجة حتى يتم محاصرة أبرز الجوانب التي يراد التطرق إليها بل و حتى معالجتها في الاقتصاد غير الرسمي.

فلا يستثنى في ذلك البلد النامي من البلد المتقدم، ففضية الاقتصاد غير الرسمي تعالج في كل هذه البلدان على قدم المساواة ولكن بدرجات متفاوتة، و هو الأمر الذي يصعب من إمكانية التوصل إلى مفهوم موحد ومشترك حول هذا القطاع، نظرا لامتداد مفاهيمه وصعوبة مسالكه، فالكل مبني إذن على طبيعة المقاربة المتبعة في التحليل.

هذا المفهوم الواسع بإمكانه ان يكون على النحو التالي: *الاقتصاد غير الرسمي يشمل الأنشطة المستقلة الصغيرة بعمال مصرح بهم أو متسترين تمارس نشاطها بنوع ضعيف من التنظيم و التكنولوجيا، و هدفهم الأساسي هو خلق مناصب شغل و دخل للمشاركين في النشاط*.

ففي حالة قياس الأنشطة التي تعيش على هامش أعين السلطات العليا، والمنحرفة عن ميكانزمات الإدارة المكلفة بضرورة احترام قوانين الضرائب والجباية، الحد الأدنى للأجور و بعض العناصر المماثلة لقضية الجباية وشروط العمل و هي مخفية.

وعليه يبقى قطاع الصناعات التقليدية والحرفية يتميز بالتغير وعدم التجانس وهذا من وجهة نظر حجم و أبعاد المؤسسة، طبيعة الإنتاج، إنتاج تام والغاية منه.

لقد قدم معظم الاقتصاديون تعريفات معرضة للمناقشة و هذا نظرا لما يتضمنه مصطلح الصناعات التقليدية و الحرفية من تعاريف و منها نذكر:

" جميع الأنشطة المنفصلة عن قطاع الفلاحة، و غير الصناعية".

" جميع الأنشطة التي ترتكز على تقنيات تقليدية و هذا بالنسبة للتقنيات الحديثة التي تخص قطاع الصناعة".

" أحد فروع الأنشطة الإنسانية التي ترتكز على المعدات كوسيلة أساسية للعمل و التي تستخدم دائما الطاقة الانسانية".

ان أقصى درجة لعدم تجانس أنشطة الصناعات التقليدية والحرفية تعكس لنا عدم وجود تعريف بسيط و موضوعي لهذا القطاع، إلا أن النقطة المشتركة للصناعات التقليدية والحرفية هي الاستعانة بكفاءة الحرفي و مهارته اليدوية.

هنا نلاحظ إختلاف واضح ما بين الصناعة التقليدية للحرف والصناعة التقليدية للخدمات و الصناعة التقليدية لإنتاج المواد. فقطاع الصناعات التقليدية والحرفية، وبصفته بسيط وفتي، فهو يعكس لنا مدى احتمال الاستثمار فيه، بغية خلق مناصب شغل جد معتبرة و حساسة.

عموما قطاع الصناعات التقليدية والحرفية فرغم صعوبة تعريفه إلا انه خصص لنفسه بنية بسيطة غير متشعبة. فنشاطات هذا القطاع ترتكز على ادنى حد من راس المال، و كفاءة بسيطة، و تستعمل تقنيات بسيطة و تقليدية. من هنا يمكن القول بان لقطاع الصناعات التقليدية و الحرفية نفس خصائص الاقتصاد غير الرسمي، حيث يعتبر قطاع اللاجئين، أين يضم المؤسسات الصغيرة، الحديثة، اعمال الصناعات التقليدية و الحرف المنظمة و مؤسسات تعيش على هامش القانون و التنظيم.

"يقصد بالصناعة التقليدية والحرفية، كل نشاط إنتاج أو إبداع أو تمويل، أو ترميم فني، أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يغلب عليها العمل اليدوي."

II- ظهور و تحول أنشطة الصناعات التقليدية والحرفية من الممارسة الرسمية إلى الممارسة غير الرسمية

1- ظهور الصناعات التقليدية و الحرفية في الاقتصاد غير الرسمي

"فلنا منها بان للاقتصاد الصناعي أهمية كبيرة في تحقيق التوازن اتجهت نظريات التنمية إلى وضع تصورات عن كيفية التحول إلى الاقتصاد الصناعي في البلدان النامية".

و نظرا للواقع العملي لجميع البلدان النامية أين تغيب عن ساحاتها البنى التحتية اللازمة و التي تجعلها تدخل قطاع الصناعات الكبرى و تخوض منافسة شرسة خاصة مع الدول الصناعية الكبرى. فشلت هذه الدول في تحقيق توازن اقتصادي و اجتماعي بين القطاع الحضري و الريفي، الأمر الذي ألزمها على التفكير في منهج آخر يجعلها تتخلص من مخلفات المنهج السابق. و في ذلك نجد الصناعات الصغيرة و التي تضم الصناعات التقليدية و الحرفية.

"في هذا الصدد نجد ان اعداد كبيرة من السكان في البلدان النامية يعملون في اطار قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية و هي تتألف من افراد العائلة و الاصدقاء و تعيش نسبة كبيرة منها في الاقاليم الريفية و المدن الصغيرة"، علاوة على هذه الخاصية نذكر بان تنمية الصناعات التقليدية و الحرفية اصبحت حتمية اقتصادية بالنظر إلى دورها التنموي. فالنهوض بقطاع الصناعات التقليدية و الحرفية يحتاج إلى رؤية شاملة تقوم على توحيد الجهود و انشاء هيئة وطنية لمساندة هذه الصناعات و دعمها و تكوين قواعد بيانات عنها و التواصل مع الهيئات الدولية المعنية، و توفير الخدمة الاستشارية المجانية للصانع الحرفيين".

و بالإضافة إلى ذلك فان الصناعات التقليدية و الحرفية تنتشر في جميع البلدان النامية على اطار القرى و المدن الصغيرة، على عكس الصناعات الكبيرة، لذا فان تميزتها تساهم و بشكل جدي في تحقيق توازن اجتماعي و اقتصادي على المستويين الجهوي و الوطني. زيادة على ماسبق ذكره" فالصناعات التقليدية و الحرفية تمثل قاعدة واقعية يمكن البدء منها دائما لدفع عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية".

و من المشاكل التي تعترض أنشطة قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية نجد شكل التمويل سواء في مرحلة الإنشاء أو التطوير ، لدى يلجا اصحاب هذه المشاريع إلى مصادر أخرى للتمويل و هي بدورها تساهم في تحفيز النشاطين في قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية إلى العمل بعيدا عن أعين الدولة، أي في الاقتصاد غير الرسمي، و عن هذا التمويل نذكر التمويل الذاتي، و من العائلة، و الأصدقاء. و ما هو معلوم لدى الجميع إن النشاطين في هذا القطاع يرغبون دائما في التستر عن أعين الدولة، بهدف تجنب الأعباء التي ترغمهم الدولة على دفعها. لذلك تبقى دائما نشاطاتهم صغيرة لا تتعدى في عناصرها الـ 10 عمال بما فيهم، المساعدات العائلية.....

هنا أصبح إجباريا على معظم الدول، خاصة النامية منها، العمل على تطوير هذا القطاع، بالنظر إلى المميزات السوسيو اقتصادية التي يكتسبها مجتمعنا، و هذا بهدف المساهمة في امتصاص اليد العاملة التي

أخذت تنتشر بصورة مدهلة و العمل على تحقيق توازن اجتماعي بين سكان المناطق الحضرية و الريفية. لأن تحقيق هذا النشاط في المضربين امر سهل، و هذا بالنظر إلى مستلزمات قيامه. و منى الناحية السياسية يساهم الاقتصاد غير الرسمي في خلق مناصب شغل لم يقدر القطاع الرسمي على توفيرها.

2- تحول أنشطة الصناعات التقليدية و الحرفية من الممارسة الرسمية إلى الممارسة غير الرسمية:

تبعاً لما ورد سابقاً فإن هناك بعض الأنشطة التقليدية الرسمية و بسبب الضغوطات التي تعاني منها في الاقتصاد الرسمي تميل تدريجياً إلى الممارسة غير الرسمية، وخير دليل على ذلك ما يحدث داخل الدول النامية أين يواجه قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية عدة مشاكل تجبره على الانضمام إلى الاقتصاد غير الرسمي و النشاط فيه، و من جملة هذه المعوقات نذكر:

a غياب المعلومات و الإحصائيات الخاصة بقطاع الصناعات التقليدية و الحرفية لأنه قطاع يميل بدرجة كبيرة إلى الاقتصاد غير الرسمي إذا ما قورن من ناحية الخصائص.

a اندثار السياسات الملائمة و التي من شأنها صنع المناخ الملائم لنمو و تطور الصناعات التقليدية و الحرفية بغرض الاستفادة منها، خاصة مساهمتها في تنمية مجتمعات الدول النامية و تحسين مستويات معيشتهم.

a بسبب قلة الاهتمام بقطاع الصناعات التقليدية و الحرفية، لم تبدل أي محاولات جادة للربط أو التكامل بين هذا القطاع و محتكرة ذي التكنولوجيا الضخمة.

a تهميش معظم الوزارات للحرفيين و ورشات الصناعات التقليدية و الحرفية، على الرغم مما تسهم به هذه النشاطات في امتصاص البطالة و نقل مجتمعات للعيش فوق خط الفقر.

a ضعف البنية التنظيمية لقطاع الصناعات التقليدية و الحرفية، هذا ما جعله ينشط و يستفحل في قطاع هامشي يعيش بالتوازي مع القطاع الرسمي.

a بما أن الدول المتطورة تتميز بتكنولوجيا متطورة، و التي كانت حافزاً مضاعفة للإنتاج الموجه لأسواق الدول النامية، هذا من جهة. و في الضفة الأخرى، نذكر التطبيق القطعي و الميداني لمفهوم التسويق الذي خلف الاحتلال السريع لنمط الاستهلاك الغربي و تغلظه في أوساط مجتمعات الدول النامية.

a زيادة معدلات التضخم و أثرها على ارتفاع تكاليف معيشة قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية و ارتفاع أسعار خاماته المستوردة.

a محدودية تعليم الصناعات التقليدية و الحرفية، حيث لهذا القطاع وقت ضئيل و محدود في البرنامج الدراسي، و حتى مراكز التكوين المهني التي تحمل اسم معاهد الصناعات التقليدية و الحرفية، تفتقر إلى أبسط المراجع التي يمكن الاعتماد عليها في تقديم الدروس.

a غياب استراتيجية وطنية شاملة لتطوير تلك الصناعات التقليدية و الحرفية.

a عدم وجود برامج متنوعة طاقات الشباب المهياً للعمل في قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية.

a "اقتصاد الصناعات التقليدية و الحرفية على أسر محدودة تمارس هذا النشاط منذ سنوات عديدة و تكتسب بالوراثة، وهو ما يعني احتكار المهنة بأيدي عدد محدود، و تضاول هذا العدد مع مرور الزمن".

3- أثر الاقتصاد غير الرسمي على قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية:

لقد دلت الدراسات الحديثة التي أجريت في البلدان الصناعية على أن الأنشطة التي تشبه من الناحية الوظيفية تلك التي صنفت تحت مفهوم اللّارسمي في العالم النامي، تمر بمرحلة تكاثر وخاصة من ناحية التنظيم و الأهداف .

كما اثبت أن هذه الأنشطة لم تكن وليدة نظام جديد مطبق على اقتصاد هذه الدول بل ظهور الاقتصاد غير الرسمي ارتبط بتكاثر الأشكال الرأسمالية المختلفة التي كانت في طريق الزوال بأنها التوسع الكبير الذي تشهده البلاد في عدد من المؤسسات الصغيرة و التي تختص في الصناعات التقليدية و الحرفية، و يعكس لنا فكرة التفكير في العودة إلى إحياء مختلف الأنشطة الصغيرة.

هذه الأنشطة عرفت انتشارا واسعا وحتى تستطيع ان تستمر في تقديم خدماتها واثبات وجودها، فأنها تلجأ إلى توظيف العامل بأجر متدني الذي يشغل ساعات طويلة، هذا ما شجع على ارتفاع معدلات الهجرة غير القانونية.

انطلاقا مما سبق ذكره، يمكن استخلاص بان ظاهرة الأنشطة غير الرسمية اخذت شكلا اقتصاديا جديدا يتناوله مختلف المتخصصين في كل من العالم المتقدم و النامي على حد سواء.

الا ان هناك جدل قائم في اصل القطاع الحضري غير الرسمي، فلقد أشار بعض الباحثين إلى أن ظهور الأنشطة الحضرية غير الرسمية هو مجرد تعبير عن اتجاه يسعى لتحقيق أقصى حد من الربح للقطاع الرسمي الذي لم يعد قادرا على استعاب الزيادات السريعة في حجم القوة العاملة، أما البعض الآخر فقد تتبعوا منحنى تزايد الأنشطة غير الرسمية في الصين و بولونيا، رومانيا، إيطاليا، اسبانيا، البرتغال، وغيرها ورفضوا فكرة ارتباط هذه الأنشطة بالآزمة العالمية للرأسمالية، و لقد ركز هؤلاء الباحثون على إعادة هيكلة العملية الانتاجية الجارية في البلدان الراسمالية، الامر الذي دفعهم إلى القول بان ما يسمى بالاقتصاد غير الرسمي ما هو الا انعكاس لهذا الاتجاه نحو اللامركزية.

ونتيجة للركود الذي أصبح يعيشه الاقتصاد الجزائري خاصة إذا تعلق الأمر بإيجاد مناصب شغل للأشخاص النشطين و الدين يفوق عددهم 1.240.800 أي بنسبة 12,3 % و هذا بنوعيتها المؤهلة و غير المؤهلة و هذا حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء و التخطيط خلال السداسي الأول من سنة 2007.

فالجزائر وعلى غرار الدول النامية ونتيجة للسياسات التي انتهجتها كبرنامج التصحيح الهيكلي، الافتتاح على العالم الخارجي، الخصوصية،... كل هذه الأسباب و غيرها أدت إلى تفاقم معدلات البطالة خاصة مع بداية التسعينات أين نسبة تسريح العمال وصلت إلى 2.5 مليون بطل سنة 2005.

هذا إضافة إلى خريجي المعاهد و الجامعات ومراكز التكوين المهني الذين اصبحوا يشاركون بنسبة كبيرة في تكوين جيوش البطالين.

و بالإضافة إلى هذا فإن وتيرة التشغيل في السوق الاقتصادي غير الرسمي استمرت في الارتفاع لتقفز من 51.8 % في 1990 إلى 57.7 % في 1997.

و رغبة منها في القضاء على البطالة والفقر و حتى يكون « لذلك الهدف أولوية أساسية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة وللتعاون الدولي.» دعت منظمة العمل الدولي ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن إلى ضرورة تبني استراتيجية هدفها الانساني هو تحقيق التوظيف الكامل و هذا محاربة الفقر ومن ثم القضاء على الاقتصاد غير الرسمي.

III الصناعات التقليدية و الحرفية، و دورها في التنمية

إن الحاجة إلى الصناعات التقليدية و الحرفية أصبحت تمثل ضرورة حتمية للدول النامية لعدة عوامل و اعتبارات منها : عجز الزراعة التي لا تزال تمثل النشاط الاقتصادي الأساسي في هذه الدولة عن توفير مستوى معيشي مناسب، كما أن المستوى المنخفض النسبي لرأس مال المشروعات الصناعية يعد أمرا ذا أهمية خالصة للبلدان النامية التي تعاني من نقص الموارد الاستثمارية. فالصناعات التقليدية و الحرفية تتميز بارتفاع نسبة العمل إلى رأس المال، حيث تستخدم هذه الصناعات فنونا إنتاجية أكثر كثيفا للعمل الأمر الذي يجعلها إحدى الوسائل الفعالة في معالجة مشاكل التنمية.

و هكذا تشير معظم الدراسات، و البحوث إلى أهمية الصناعات التقليدية و الحرفية خاصة الدور الذي ساهمت به في تنمية القطاع الصناعي الخاص و زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي و تأثيرها الفعال في مجال فرص العمل الزائدة. و لهذا تفتنت بعض الدول النامية إلى حتمية إقامة مؤسسات لتقديم كافة المساعدات و التسهيلات بغية تنفيذ دورها.

a تحسين مداخل الأسر و استهلاكها و هذا نتيجة للزيادة في الأجور و المعاشات و المنح و انعكاسات النمو.

a عرف الدخل المتاح لدى الأسر ارتفاعا بالقيمة الحقيقية قدره 20 % في الفترة الممتدة بين 1995 و 2000 و نسبة 15 % بين 2000 و 2002، و بالتالي تحسنت المداخل نتيجة لتزايد المداخل الفلاحية و ارتفاع مداخل الأجراء.

a تحسين نفقات الاستهلاك لكل فرد في الأسرة قدر بنسبة 4.4 % وفقا للتحقيق الخاص باستهلاك الأسر لسنة 2000، و 4.8 % في سنتي 2003/2002 .

و قد رافق هذا التحسن :

○ تقلص الفوارق المتعلقة بنفقات الاستهلاك.

○ تزايد منح موارد الميزانية المخصصة للقطاعات الاجتماعية.

هنا، و نتيجة للتنظيم الجديد الذي شهده الاقتصاد غير الرسمي تعزز و توجه نحو فروع نشاطات عديدة، ليخص بذلك جزءا معتبرا من طلبات التشغيل التي يحققها القطاع الرسمي. و في هذا الصدد إرتفع كل من العمال المستقلين، الأجراء المؤقتين، المساعدين العائليين، المتدربين و العمال في المنازل، و هذا على حساب الأجراء الدائمين المصرح بهم.

هنا يتجلى التناقص المحسوس بين نظام التشغيل و السياسة الجديدة للدولة التي حفزت و شجعت المتعاملين الخواص على الاستثمار و التمويل الجزئي للمؤسسات المصغرة، و تقديم القروض المصغرة و الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة في إطار برنامج تشغيل الشباب. هذا زيادة على المساهمة غير المباشرة للسلطات العمومية في تنظيم الاقتصاد غير الرسمي، حاصراً بذلك التشغيل غير الرسمي في النشاطات المسجلة.

للإشارة فإن ازدهار الاقتصاد غير الرسمي حصل في فترة التنظيم الرسمي لاحتكار الدولة على التجارة الخارجية، بينما انتشاره و توسعه تحقق في فترة انفتاح الاقتصاد الوطني و في مامن من بعض جوانب القطاع الخاص.

1- دور الصناعات التقليدية و الحرفية في تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة.

من المؤكد أن تواجد المنشأة الصناعية الكبيرة و منشأة الصناعة التقليدية و الحرفية معا و تكاملها يعتبر ظاهرة صحية و من المقومات الأساسية للهيكل الصناعي، فالدعم الرئيسة لتنمية الصناعات التقليدية و الحرفية تتجلى في تكاملها المباشر مع الصناعات الكبيرة و التي تأخذ شكلين: a "التكامل غير المباشر: و يقصد به تقسيم المهام بين الوحدات الصناعية الكبيرة والمنشأة الصناعية التقليدية و الحرفية دون اتفاق مباشر بين الطرفين.

a التكامل المباشر : يتم من خلاله التعاقد بين الصناعات التقليدية و الحرفية، والصناعات الكبيرة على أساس أن إحدى هذه الصناعات تستعمل منتجات الصناعة الأخرى كمدخلات في عملية التصنيع".

و الأهمية من هذا التعاقد لكل الصناعات التقليدية و الحرفية والصناعات الكبيرة يكمن في:

- فبالنسبة للصناعات الكبيرة : تلجأ إلى هذا النوع من التعاقد بغرض تخفيض تكلفة الإنتاج ومن ثم زيادة الربح و ربح تكاليف إعداد و تدريب العمال بحصولها عليهم من الصناعات التقليدية والحرفية.
- و بالنسبة للصناعات التقليدية و الحرفية: تلجأ إلى هذا النوع من التعاقد نظراً لضعف قدرتها المالية و التنافسية و التسويقية". و يساهم نظام التعاقد من الباطن في ضمان نمو اقتصادي متسق بشكل عام و متوازن من خلال تخصيص و تقسيم العمل و انسياب التسهيلات التكنولوجية و الفنية من المنشأة الكبيرة إلى الصغيرة.

و بصفة عامة التعاقد من الباطن يخفي نوعاً من المرونة و الكفاءة على النظام الصناعي ككل و النتيجة هي ارتفاع الإنتاجية.

2- مساهمة الصناعات التقليدية و الحرفية في زيادة الصادرات

تعاثي معظم الدول النامية من عجز في ميزاتها التجاري و يمكن أن تواجهه عن طريق خفض الواردات و زيادة الصادرات".

فكما تشير تجارب العديد من الدول إلى أهمية المنتجات الصناعية التقليدية و الحرفية في هيكل الصادرات، فيمكن أن تساهم في زيادة صادرات البلد. أن لتسامية خاصة إذا تعلق الأمر بمنتجات الصناعات التقليدية و الحرفية إما عن طريق التصدير المباشر أو من خلال تكاملها مع الصناعات الكبيرة.

مما سبق ذكره، نلاحظ انه يمكن للصناعات التقليدية و الحرفية المساهمة في القضاء على عجز الميزان التجاري، فالمنشأة الصناعية التي يغلب عليها الطابع الحرفي (أقل من 10 عمال) قادرة على تلبية احتياجات التصدير. و هو ماتعجز عليه اليد العاملة في الدول المتطورة ذات التكنولوجيا العالية.

الخاتمة:

في حقيقة الأمر فإن التحدي المطروح في مجال التنمية و على مستوى الدول السائرة في طريق النمو يبقى متوقف على ضبط واقع و أهمية الصناعات التقليدية و الحرفية غير الرسمية، و تحديد أساليب دمجها في القطاع الرسمي باتباع مناهج و دراسات علمية تفيد في ترشيد استخدام الموارد المتاحة في البيئة الجزائرية بطريقة رشيدة و عقلانية، متجنبة ذلك الإهمال و التعطيل الذي ظلت تتخبط فيه الصناعات التقليدية و الحرفية طيلة أزمنة و أجيال قد مضت مما لم يبق له أدنى فرصة في الممارسة الرسمية و عجل بدخولها القطاع غير الرسمي.

أما عن النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الورقة البحثية، فقد أدت بنا إلى عرض أهم الاستنتاجات و رسم جملة من التدابير التي تكتسي الصبغة التنموية.

الاستنتاجات و الإقتراحات:

في حقيقة الأمر فإن التحدي المطروح في مجال التنمية و على مستوى الدول السائرة في طريق النمو يبقى متوقف على ضبط واقع و أهمية الصناعات التقليدية و الحرفية غير الرسمية و تحديد أساليب دمجها في القطاع الرسمي باتباع مناهج و دراسات علمية تفيد في ترشيد استخدام الموارد المتاحة في البيئة الجزائرية بطريقة رشيدة و عقلانية، منتهجة ذلك الإهمال و التعطيل الذي لازم أنشطة الصناعات التقليدية و الحرفية طيلة أزمنة و أجيال قد مضت مما يبقى له أدنى فرصة في الممارسة الرسمية و عجل بدخولها إلى القطاع غير الرسمي .

إن إمكانية النهوض بقطاع الصناعات التقليدية و الحرفية، بغية تحقيق التنمية الذاتية في المجتمعات الحضرية و الريفية- الجزائرية، تتحقق في ظل سياسات ملائمة تعمل من ناحية على توفير الآليات اللازمة لتوجيه هذا القطاع الحيوي من الإقتصاد الوطني في ظل الظروف القائمة، وتعمل من ناحية أخرى على حشد و توجيه الموارد و الجهود بما يتفق مع تعظيم الاستفادة من هذا القطاع في التنمية الذاتية للمجتمعات المحلية و يشمل هذا:

أولا: العمل على دعم و توجيه تكيف قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية في الظروف الراهنة لمجتمعاتنا، و عنها نذكر:

a جمع المساهمات المالية بما في ذلك الهبات و أموال الزكاة لإستثمارها في مجال الصناعات التقليدية و الحرفية.

a تكوين بنك معلومات عن الصناعات التقليدية و الحرفية و التّواصل مع الهيئات الدولية المعنية و توفير الخدمة الإستشارية المجانية للصناع الحرفيين.

- a القيام بالدراسات بهدف التنبؤ بمجالات الصناعات التقليدية و الحرفية غير المحتملة النجاح و القيام بتوجيه الصناع الحرفيين إلى مجالات جديدة ينتظر ازدهارها.
- a إعداد دراسات جدوى مبدئية للمشروعات الصناعية الصغيرة التي ينتظر نجاحها في كل منطقة، و ذلك في إطار الجهد الإرشادي اللازم بذله لمساعدة المستثمرين المحليين للدخول في مجال الإستثمار الصناعي، خاصة الصناعات التقليدية و الحرفية.
- a المساهمة في اختبار المواد و ضبط جودة الإنتاج خاصة بالنسبة للمنتجات الموجهة للتصدير للخارج.
- a العمل على دعم الخامات المستوردة و التي تدخل في بعض الصناعات التقليدية و الحرفية المحلية و كذلك دعم المنتجات الموجهة للتصدير و ذلك بشرط حيازتها للجودة المطلوبة "مقاييس الإيزو".
- ثانيا: السعي لتحقيق الربط العضوي
- ما امكن بين التعليم الفني - على مستوى المدارس و المعاهد الفنية و مقتضيات التنمية الذاتية في كل منطقة، حيث تتوفر الإمكانيات للاستفادة من المعارف و المهارات و القدرات السائدة في كل مجتمع محلي و تطويرها.
- ثالثا: تبني القيام بدراسات موسوعية تستهدف رصد و تقييم التراث الهائل للصناعات التقليدية و الحرفية الذي تحوزه كل منطقة تتضمن:
- a دراسة تحليلية لخصائص الأنشطة الإنتاجية في كل موقع من الجوانب: الاقتصادية ، البيئية الاجتماعية.
1. دراسة لنوعيات المنتجات و التشخيص للحالة الراهنة لهذه الأنشطة الإنتاجية و المشكلات التي تواجهها.
 2. دراسة للعلاقات التجارية و التسويقية و مع إلزامية وضع تصور عن إمكانية رفع إنتاجية أو تطوير منتجات هذه الصناعات .
- رابعا: تبني مشروعات الخدمة العامة على نطاق واسع تحت إشراف الأجهزة الفنية المختصة كوزارة الصناعات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية سابقا، وزارة السياحة و الصناعات التقليدية حاليا، وزارة البيئة و تهيئة الاقليم.
- خامسا: دعم الطلب المحلي على الصناعات التقليدية و الحرفية القائمة أو المزمع إنشاؤها عن طريق:
1. إعطاء المنشآت الصناعية المحلية أفضلية خاصة في التعامل في طرح المناقصات الخاصة بالوفاء بما تحتاجه الأجهزة الحكومية في كل منطقة من سلع و خدمات صناعية.
 2. السعي لتبني نمط غير تقليدي لتنمية السياحة يرتكز على تشجيع الطابع المحلي مميزة نسبية يتمتع بها كل مجتمع محلي و العمل على تصميم المنشآت السياحية و تخطيط الخدمات بها بما يتفق مع الطابع المحلي.
 3. إقامة معارض دائمة و متنقلة لمنتجات بعض الصناعات التقليدية و الحرفية بكل منطقة.
- سادسا: القيام بالدعاية لمنتجات الصناعات التقليدية .

قائمة الهوامش:

- 1- Douayti Khadidja, "Micro entreprise et entreprenariat féminin. Cas du secteur de l'artisanat", Thèse de magister, Université Mohamed I Oujda Maroc, 2005-2006, p 12-14.
- 2- وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية الجزائر- ديسمبر 2000، ص 20 .
"مجلة الحرفي"، العدد 00، أكتوبر
- 3- عبد الرحمن يسرى احمد، "تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها"، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، 1997، ص 07 .
- 4- البرميلي، "الحرف اليدوية العملاق المقيّد"، في الموقع، www.islamonline.net، يوم 2006/04/16.
- 5- إبراهيم حامد الموصلي، "الصناعات التقليدية أمل الأمة في مواجهة الفقر و تحديات العولمة"، مقال وجد على شبكة الانترنت www.islamonline.net، 2006/08/27، ص 09.
8. إبراهيم حامد الموصلي، "مشكلات الصناعات التقليدية"، مقال وجد على شبكة الانترنت، www.islamonline.net، 2007/08/27، ص 06.
9. مسلم حسين احمد، "معوقات... و حلول مقترحة"، مقال وجد على شبكة الانترنت، www.islamonline.net، أكتوبر 2006، ص 12.
10. السيد عبد أبو سيد احمد فتحي، "الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية"، مؤسسة شباب الجامعة- الإسكندرية-، 2005، ص 71.